



كلمة السيد عبد القادر بن معروف، رئيس مجلس المحاسبة

عرض التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017
أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، يوم 11 جوان 2020

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

السيدات والسادة،

طبقا للمادة 18 من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم، يستشار مجلس المحاسبة في المشاريع التمهيديّة السنوية للقوانين المتضمنة تسوية الميزانية.

يوضح تقريرنا بالتفصيل شروط تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017، ومن هذا المنطلق، أود أن أشير بإيجاز إلى بعض النقاط الرئيسية التي أثّرت في التقرير:

- تقلص عجز الميزانية من 1.517,358 مليار دج سنة 2016 إلى 786,316 مليار دج سنة 2017، أي بنقصان قدره 731,042 مليار دج (48,18%). على الرغم من التطورات الإيجابية، لا تزال وضعية الميزانية صعبة، إلى حد ما، بسبب ارتفاع عجز الخزينة (رصيد تنفيذ قانون المالية) والذي بلغ (-2.259,663) مليار دج.

تمّ تغطية الجزء الأكبر من هذا العجز من العمليات المتعلقة بالدين العام (1.566,298) مليار دج، كما تمّ تمويل جزء منه من رصيد الأموال الناتجة عن فائض الجباية البترولية بمبلغ قدره 740 مليار دج عن طريق صندوق ضبط الإيرادات.

كذلك، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (ما يقارب 28% من الناتج المحلي الخام) بمعدل 43,47%، منتقلا من 3.608,751 مليار دج سنة 2016 إلى 5.177,538 مليار دج سنة

2017 (منه 122,544 مليار دج يتعلق بالدين الخارجي)، أي بزيادة قدرها 1.568,787 مليار دج. هذا الارتفاع في الدين يعود أساسا إلى ما يعرف بالتمويل غير التقليدي (2.185 مليار دج) - بلغت إيرادات الميزانية بعنوان سنة 2017، مبلغا قدره 6.072,324 مليار دج، بزيادة قدرها 20,82% مقارنة بسنة 2016 (5.026,131 مليار دج)، يعود ذلك أساسا إلى زيادة الجباية البترولية (+26,41%) والأرباح الواردة من بنك الجزائر (+50,67%). وقد عرفت نسبة تغطية نفقات التسيير من الموارد العادية، تطورا مستمرا، لتبلغ 87,73% في سنة 2017، مقابل 77,27% سنة 2016. هذا التحسن ظرفي وليس ناتجا عن نمو الإيرادات الضريبية، التي لم تزد سوى بنسبة 6,81%.

تعود نسب النمو الضعيفة للإيرادات الجبائية، لاسيما إلى ضعف القدرة على تحصيل جزء من الحقوق المعاينة فيما يخص الضرائب والرسوم، والتي بلغت 3.895,79 مليار دج. من جهة أخرى، وصلت الإعفاءات الجبائية المختلفة لنفس السنة مبلغ قدره 957,193 مليار دج، دون التحقق، أن هذه الإعفاءات كانت لها أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي.

- انجزت نفقات الميزانية في حدود 6.858,640 مليار دج: 4.497,045 مليار دج بالنسبة لنفقات التسيير (65,57%) و 2.269,753 مليار دج بعنوان ميزانية التجهيز (33,09%) و 91,840 مليار دج فيما يخص النفقات غير المتوقعة (1,34%). بالرغم من انخفاض هذه الأخيرة (النفقات غير المتوقعة) بنسبة قدرها 50,44% مقارنة بسنة 2016 أين بلغت نحو 185,32 مليار دج، إلا أنها تؤثر بشكل كبير على توازن الميزانية ولا تسهل إمكانية التنبؤ والشفافية لنفقات الميزانية.

وإجمالا، ارتفعت نفقات الميزانية بمعدل 6,48% في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 (+3,93% بالنسبة لنفقات التسيير و+11,74% فيما يخص نفقات التجهيز).

لقد بلغ معدل تنفيذ نفقات ميزانية التسيير 97,94% من الاعتمادات المراجعة. وسمح فحص تسيير ميزانيات الوزارات تسجيل بعض أوجه القصور، وخاصة فيما يتعلق بالإعانات المالية الممنوحة للجمعيات، المساهمات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وتسيير المصالح الوزارية.

أما فيما يخص ميزانية التجهيز، فقد بلغت الاعتمادات المنجزة 2.299,846 مليار دج، أي تسجيل معدل استهلاك قدره 82,14% من الاعتمادات المخصصة (2.799,873 مليار دج).

حيث عرفت الاعتمادات المخصصة لنفقات الاستثمار (2.350,141 مليار دج) استهلاكات بمعدل 80,76%، بينما شهدت الاعتمادات المخصصة للعمليات برأس المال (449,732 مليار دج) استهلاكات بمعدل أعلى وصل إلى 89,34%.

وسمحت تحريّات مجلس المحاسبة، بملاحظة وجود نقائص وأوجه قصور، فيما يتعلّق، بتسجيل عمليات التجهيز العمومي، نضج المشاريع، متابعة برامج المشاريع، آجال تنفيذ المشاريع وتطهير مدونة عمليات التجهيز.

في النهاية، لاحظ المجلس أنّ تقرير عرض المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017 يتضمّن أهمّ عناصر المعلومات والتقييم حول تنفيذ عمليات الميزانية والخزينة للسنة المعنية بالرقابة.

إنّ نتائج تنفيذ قانون المالية، والموقوفة بتاريخ 31 ديسمبر 2017 على النحو المبين في المواد من 1 إلى 7 والقوائم (أ) و (ب) و (ج) من المشروع التمهيدي للقانون المتضمّن تسوية الميزانية لسنة 2017، هي تلك التي وردت في الموازنة العامة الختامية للوكالة المحاسبية المركزية للخزينة وتلك التي بلّغها وزير المالية إلى مجلس المحاسبة. غير أنّ تدقيق الجدول "ب" (ميزانية التسيير) من ملحق المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017، أسفر على وجود خمسة (05) أخطاء، تتعلّق بتسجيل مبالغ غير صحيحة للاعتمادات (المراجعة، المستهلكة والفوارق) المخصّصة لوزارة الموارد المائية ووزارة البيئة والطاقات المتجدّدة. لقد تلقّى المجلس رسالة من وزير المالية، رقم 430 المؤرخة في 3 مارس 2020، تفيد بأنّ هذه الأخطاء تمّ تصحيحها.

وأشكركم على حسن انتباهكم.